الأنباء
الاثنين 7 ابريل 2014

خلال تكريمه قيادات «المكافحة» وقيادات أمنية

الخالد: الضبطيات الضخمة من المخدرات تثير قلقنا لشعورنا بأن وطننا مستهدف والتكريم سياسة ثابتة تنتهجها «الداخلية» لتقدير أبنائها الأوفياء وتحفيزهم

الشيخ محمد الخالد ووكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد واللواء محمود الدوسري يتوسطون عددا من المكرمين

التكريم نهج ستتبعه «الداخلية» في المرحلة المقبلة

في لفتة كريمة تعكس اهتمام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بدعم رجال الأمن ومنتسبي وزارة الداخلية العسكريين والمدنيين وتشجيعهم على مواصلة العطاء في خدمة الوطن. استقبل ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء عبدالحميد عبد الرحيم العوضي، ومدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالوكالة العميد صالح الغنام العنزي عددا من ضباط وأفراد الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، وذلك لتكريمهم تقديرا لجهودهم المتواصلة وسرعة ضبط مزرعة الماريغوانا التي أقامها أحد المواطنين أعلى منزله، وكذلك ضبط أكبر عملية محاولة تهريب حبوب مخدرة وصل عددها إلى ثلاثة ملايين ونصف المليون حبة والتي كانت مخبأة داخل طاولات كي الملابس تم استخدامها كأسلوب حديث للتهريب.

ونقل إليهم وإلى جميع منتسبي الإدارة العامة لمكافحة المخدرات تحيات وتقدير القيادة السياسية العليا ممثلة في حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك

وأعرب الخالد عن تقديره العميق للجهود الواضحة لقيادات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وضباطها وضباط الصف والأفراد في مكافحة هذه الآفة الخطيرة التي تهدد الشباب بالدمار.. وتعد نوعا من أخطر أنواع الغزو وأشده فتكا، مؤكدا أنهم عيون الوطن اليقظة وأن جهودهم محل ثناء وتقدير من الجميع. وأوضح أنه على الرغم من شعورنا بالسعادة والفرح بكثرة الكميات المضبوطة من المخدرات إلا أن هذا أيضا يثير قلقنا في الوقت ذاته، لأننا نشعر بأن وطننا مستهدف.. الأمر الذي يستلزم مضاعفة البذل والعطاء وضرورة إشراك جميع الجهات الحكومية المعنية وجمعيات النفع العام والقطاع الخاص والمجتمع بأسره في محاربة هذا الخطر.

وشدد على أن هذه المكافحة مسؤولية الجميع فلا أحد بمنأى عن خطرها.

وجدد معاليه الشكر لرجال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات على ما يقومون به من جهود، والتي برزت بشكل واضح في الفترة الأخيرة ونتج عنها ما تم ضبطه من حبوب مخدرة والتي تفضل الفريق الفهد بالإشراف على فتح الحاوية التي كان مخبأ بها الحبوب المخدرة.

كما قام الخالد امس بتكريم كوكبة من الضباط وضباط الصف والأفراد والمدنيين المتميزين من كل قطاعات وزارة الداخلية تقديرا لما بذلوه من جهد وقدموه من عطاء في بسط الأمن والحفاظ على هيبة القانون والتصدي للجريمة بكل أشكالها.

حضر التكريم وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد والوكلاء المساعدون وعدد من قيادات منتسبي قطاعات وزارة الداخلية المكرمين.

وفي كلمة ارتجلها قال الشيخ محمد الخالد إن المكرمين استحقوا هذا التقدير لما بذلوه من جهد وقدموه من عطاء ساهم في حفظ الأمن وتحقيق الأمان في المجتمع. وأشار إلى أن هذا التكريم سياسة ثابتة تنتهجها وزارة الداخلية لتقدير أبنائها الأوفياء وتحفيزهم على العمل وتحملهم المسؤولية بحس ويقظة رجل الأمن.

وشدد على ضرورة تقديم كل التسهيلات للمراجعين من المواطنين والمقيمين،مشيدا بأننا جميعا نعمل على خدمة أبناء هذا الوطن. وأوضح أن هذا التكريم لن يكون الأخير ولكنه بداية لحث الجميع على مواصلة العمل لخدمة وطننا المعطاء، معتبرا أن هذه الكوكبة من المتميزين قدوة لزملائهم للتفاني في العمل وتحفيزا لهم على بذل الجهد متمنيا للجميع التوفيق.

من جانبه توجه وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد إلى الشيخ محمد بخالص الشكر والتقدير ووافر الامتنان على تفضله بتكريم هذه الكوكبة المتميزة من ابناء المؤسسة الأمنية التي قدمت عن طيب خاطر الجهد والعطاء في سبيل امن الوطن.

سوالف أمنية

alsraeaa@gmail.com
لواء شرطة متقاعد
حمد السريع

لجنة الأدوية الدائمة

وزارة الصحة تعاني من مشكلة أزلية منذ نشأتها وهي في توفير أحدث الأدوية ضمن الشروط والمواصفات العالمية.

ما يجري الآن يعتبر تخبطا من جميع النواحي الإدارية والإجرائية والفنية، حيث يقوم طبيب متخصص في أحد الأمراض بطلب دواء حديث التصنيع ولم تمض عليه فترة للتجربة لاعتماده، فيقوم هذا الطبيب المتخصص بتقديم الطلب إلى لجنة رؤساء الأقسام بالمستشفيات لاعتماده أو رفع طلبه مباشرة إلى مكتب وكيل الوزارة ليبت في الطلب دون الرجوع إلى اللجنة.

البعض من الأطباء يقوم بتوصية المرضى بالضغط على المسؤولين بالوزارة ومطالبتهم بتوفير تلك الأدوية واعتمادها لحاجتهم الماسة لها رغم انهم لم يجربوها أو أن تجربتهم في بدايتها دون ظهور آثارها الجانبية عليهم.

وزير الصحة عليه تشكيل لجنة دائمة من المسؤولين بالوزارة مع فريق طبي متخصص بكل الأمراض تعرض عليهم الأدوية الجديدة لدراستها من كل الجوانب فإذا كانت تتناسب مع المواصفات العالمية يتم اعتمادها.

إدخال أي دواء جديد وعرضه في القطاع الحكومي أو حتى القطاع الخاص الذي يجب أن يحصل على موافقة اللجنة الدائمة قبل إدخاله إلى السوق.

المعروف أن بعض الأدوية لها تأثيرات جانبية على الأعضاء البشرية لا تظهر إلا بعد مرور فترة من الوقت ولهذا يجب أن تكون وزارة الصحة حريصة على صحة الإنسان ولا تظهر لنا الإعلانات بين حين وآخر بوقف دواء ما بسبب مخاطره الجانبية على الجسد البشري.

النواف: 48 ساعة مهلة للإبلاغ عن العمالة المتغيبة وعدم الإبلاغ يضع الكفيل في شبهة التستر

اللواء الشيخ فيصل النواف

العقيد عادل الحشاش

الحشاش: ضوابط أوضاع العمالة المنزلية من خدم وعمالة وسائقين وطباخين ومن في حكمهم قد بدأت في تنفيذ الآليات

أمهل وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية والجوازات اللواء الشيخ فيصل النواف، كفلاء الخدم مهلة 48 ساعة للإبلاغ عن تغيب أو هروب أي من الخدم أو ما لديهم من عمالة منزلية، وذلك بعد التيقن والتحقق التام والتأكد من هروب أو تغيب أحد هؤلاء لإبعاد المسؤولية عنهم.

وأضاف اللواء الشيخ فيصل النواف ان عدم الإبلاغ يحمل الكفيل ومن يتستر على الخادم أو العامل أو السائق الخاص تكاليف إبعادهم، كما ان علم الكفيل بمكان هروب أو اختفاء الخادم أو العامل الخاص يعرضه للمساءلة القانونية علما ان عودة الخادم أو العثور عليه لا يلغي البلاغ وإنما ستتخذ الإجراءات القانونية بحق الخادم ومن يؤويه أو يتستر عليه أو يستخدمه.

وذكر اللواء الشيخ فيصل النواف ان مراكز الخدمة ومباحث الهجرة على استعداد تام لتلقي بلاغات تغيب وهروب الخدم ومن في حكمهم خاصة ان الخادم الذي سيتم ضبطه سيبعد وفق الإجراءات القانونية ولن يسمح له بالعودة مرة أخرى للبلاد.

وأكد ان الاجتماع الذي عقد مع ممثلي المكاتب الرئيسية لاستقدام العمالة المنزلية في نهاية مارس الماضي تناول مختلف الظواهر السلبية من اجل إيجاد حلول جذرية لها لحفظ حقوق الكفلاء وحقوق العمالة المنزلية الوافدة، كما تمت مناقشة العديد من الأمور المتعلقة بهذا الشأن التي اتضحت خلال الفترة الأخيرة وعلى رأسها هروب العمالة المنزلية من الكفلاء، عمل الخدم لدى الغير وارتفاع أسعار العمالة المنزلية وعدم وجود تمثيل ديبلوماسي لبعض العمالة المنزلية العاملة وكذلك ظاهرة الخدم المسترجع.

وأشار الى ان أجهزة وزارة الداخلية تسعى جاهدة لإعطاء كل ذي حق حقه والحفاظ على الحقوق، مشيرا إلى أن الاجتماع شهد مناقشات وحوارات ومقترحات سيتم بحثها وفقا للقوانين والإجراءات والنظم المعمول بها وأهاب بممثلي المكاتب الرئيسية لاستقدام العمالة المنزلية ضرورة دعم الأجهزة الأمنية وعدم إيواء أي مخالف لقوانين الإقامة أو العمل أو مطلوب على ذمة قضايا جنائية وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية المترتبة على ذلك حيث يعدوا شركاء في الجرم ويتم إحالتهم مع المخالف للقضاء.

من جهته، صرح مدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي ومدير إدارة الإعلام الأمني بالإنابة العقيد عادل الحشاش ان ضوابط أوضاع العمالة المنزلية من خدم وعماله وسائقين وطباخين ومن في حكمهم قد بدأت في تنفيذ الآليات وفقا لما تمخض عنه اجتماع وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية والجوازات اللواء الشيخ فيصل نواف الأحمد الصباح والتي قد مهد الخطوات نحو القضاء على شكاوى المواطنين ومعاناتهم من ظاهرة هروب وتغيب الخدم الخصوصيين والتي كثرت في الآونة الأخيرة.

وأشار العقيد الحشاش الى ان الإعلام الأمني بوزارة الداخلية اعد خطة إعلامية وحملات توعية لإرشاد المواطنين والمقيمين بتعليمات ضوابط استخدام لكل العمالة وبيان المخالفات التي يمكن أن يقع فيها الكفلاء في حال عدم الإبلاغ عنهم لمرور 48 ساعة أو التهاون أو التغاضي عن معرفته بمكان اختباء الخادم أو العمل عند الغير وتحميله مسؤولية هذا التقاعس حتى نستطيع وضع حد لهذه الظاهرة التي تتخذها منظمات حقوق الإنسان كذريعة للإساءة لسمعة الكويت واتهامها بسوء معاملة الخدم والاتجار في البشر

وغيرها من الادعاءات الباطلة التي يجب علينا جميعا مؤسسات وأفراد ضرورة الالتزام بقوانين استخدام العمالة المنزلية والحفاظ على الحقوق والواجبات.

كما حذر العقيد الحشاش الأشخاص الذين يؤون هؤلاء الخدم الهاربين والمتغيبين عن كفلائهم ومحاولة استخدامهم على الرغم من علمهم بهروبهم من كفلائهم والتستر عليهم علما ان الكثير منهم مقيد ضدهم بلاغات تغيب ومخالفون لقوانين الإقامة والعمل، مشيرا الى أن كل من يتستر او يؤوي خادما أو عامل منزل سيعرض نفسه للمساءلة القانونية وما يترتب على ذلك من آثار، مطالبا الجميع مواطنين ومقيمين بالتعاون مع أجهزة الأمن المعنية للحد من جرائم الخدم ومن في حكمهم كقضايا هروب وسرقة وما يقع من جرائم إصابات وقتل بشعة يروح ضحيتها الأبرياء.

عدل ومحاكم

إلغاء تقرير كفاءة «مدرس» بدرجة ضعيف لتمتعه بالتفرغ الرياضي

قضت المحكمة الإدارية برئاسة المستشار محمد أبوزيد في الدعوى المرفوعة من مدرس في وزارة التربية بإلغاء تقدير كفاءته السنوي بدرجة ضعيف وما ترتب على ذلك من آثار، وألزمت الوزارة بتعويضه مبلغ 2000 دينار. وتتلخص تفاصيل الدعوى التي تقدم بها دفاع المدرس المحامي عبدالمحسن القطان في ان موكله يعمل بوزارة التربية وجاء تقرير كفاءته لعام 2011/2012 بحصوله على تقدير كفاءة بدرجة «ضعيف» الأمر الذي حدا به إلى التظلم منه إلا أنه لم يتلق ردا على تظلمه وينعى على القرار المطعون في مخالفته لأحكام المادة 14 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 بشأن نظام الخدمة المدنية والمعدل بالمرسوم رقم 235 لسنة 2005 وقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 36 لسنة 2006 بشأن قواعد وأسس وإجراءات ومواعيد تقييم أداء الموظفين والمتظلم منه نظرا لأن رئيسه المباشر لم يبد رأيه على التقرير وان من أوضع التقرير هو الرئيس التالي له فضلا عن الجهة الإدارية لم تذكر الأسباب والمبررات التي حدت بها الى النزول بتقدير كفاءته الى مرتبة ضعيف في الوقت الذي يعتبر فيه من الرياضيين المميزين ويمثل الكويت في سباقات السيارات مما يجب حصوله على تفرغ رسمي ولكن جهة عمله دائما ما تقف دون ذلك، مضيفا انه قد لحقت به من جراء القرار المطعون فيه أضرار مادية وأدبية تستوجب القضاء له بالتعويض الجابر لها. وفي جلسة نظر الدعوى قدم القطان صورا من كتاب رئيس قسم الشؤون القانونية الى رئيس قسم الإجازات والدوام بحفظ التحقيق معه بشأن كتب انقطاعه لكونها إجازة وجوبية للتفرغ الرياضي وصورا من مكاتبات من نائب المدير العام للشؤون الرياضية الى وكيل وزارة التربية بشأن منح موكلي إجازات تفرغ رياضي خلال فترات مختلفة، وصورة من القانون رقم 2007/7 بتعديل المرسوم رقم 1978/42 في شأن الهيئات الرياضية.

المحامي عبدالمحسن القطان

براءة مديرة من سبّ ولي أمر

قضت محكمة الجنح ببراءة مديرة مدرسة من تهمة السب الموجهة إليها من قبل أحد أولياء الأمور وأدانت المحكمة الأخير عن تهمة إهانة موظف عام بالقول أثناء تأديته عمله وألزمته بأن يؤدي تعويضا مؤقتا وقدره ألف دينار. وكانت مديرة المدرسة قد وجهت الاتهام لأحد أولياء الأمور بإهانتها حال تأدية عملها فقام بتوجيه الاتهام إليها بالاعتداء عليه بالسب. وحضر مع المتهمة المحامي فهد الفرماوي ودفع بكيدية وتلفيق الاتهام وانتفاء أركان الجريمة وبطلان شهادة الشاهدة وطالب القضاء ببراءة المتهمة «مديرة المدرسة» وانضم إلى الادعاء العام في توقيع العقاب على المتهم وطلب إلزامه بالتعويض. وقضت المحكمة ببراءة المتهمة من تهمة السب وأدانت ولي أمر الطالبة وألزمته بأداء مبلغ ألف دينار تعويضا مؤقتا.

إعداد: مؤمن المصري

18 مركبة معروضة للبيع في العارضية إلى كراج أمغرة

المركبات المخالفة في طريقها إلى كراج الحجز

عبدالله فنيص

أسفرت حملة لفريق طوارئ البلدية بقيادة خالد قمبر والمفتشين أحمد الهبيدة وضاري الرشيدي في منطقة العارضية الحرفية عن رفع 18 مركبة وتحرير 15 مخالفة لمركبات تركها أصحابها في ساحات لعرضها للبيع.

هذا، وتمت إحالة المركبات إلى كراج الحجز في منطقة سكراب أمغرة.

إغلاق مصنع للخمور يديره آسيويون

هاني الظفيري

أغلق رجال المهام الخاصة فجر أمس مصنعا للخمور في مدينة جابر الأحمد وتمت إحالة الوافدين الذين تم ضبطهم إلى جهة الاختصاص. وفي التفاصيل التي يرويها مصدر أمني ان معلومات وردت إلى إدارة المهام الخاصة عن قيام مجموعة من الوافدين باتخاذ منزل في مدينة جابر الأحمد كوكر لتصنيع الخمور المحلية وعليه تمت مراقبة المكان والتأكد من المعلومة ومداهمة الوافدين الذين تم ضبطهم وهم ثلاثة أشخاص.

الخمور المضبوطة